

الاستثمار في الفشل ❏ إقالة اللواء تامر أبو الغيط بعد إخفاقه في شبرا وتعيينه رئيسًا لحي المقطم!



الاثنين 1 يونيو 2026 12:00 م

في مشهد يثير علامات استفهام حول آليات التقييم داخل الجهاز الإداري المحلي، أُقيل اللواء تامر أبو الغيط من رئاسة حي شرق شبرا بعد نحو ثمانية أشهر فقط من توليه المنصب، على خلفية ما وُصف ببطء الأداء وتفاقم الأزمات الخدمية، قبل أن يفاجأ المتابعون بتعيينه بعد أيام قليلة رئيسًا لحي المقطم بالقاهرة ❏

هذه الواقعة أعادت إلى الواجهة جدلاً قديمًا حول معايير المحاسبة وإعادة التدوير داخل منظومة الإدارة المحلية، وما إذا كانت الإقالات تعكس بالفعل محاسبة حقيقية أم مجرد إعادة توزيع للمواقع ❏

إقالة بسبب الأداء ❏ أزمات متراكمة ونتائج محدودة

بحسب مصادر محلية، جاء قرار إعفاء رئيس حي شرق شبرا بعد فترة شهدت شكاوى متكررة من تراجع مستوى الخدمات، سواء فيما يتعلق بالنظافة أو الإشغالات أو التعامل مع البنية التحتية المتهالكة ❏ كما أشار متابعون إلى بطء واضح في الاستجابة لشكاوى المواطنين، ما ساهم في تراكم المشكلات دون حلول جذرية ❏

ولم تكن هذه الأزمات مفاجئة في حي يُعد من أكثر الأحياء كثافة سكانية وتعقيدًا في القاهرة، إلا أن غياب التحسن الملحوظ خلال فترة تولي المسؤول المُقال مهامه عزز من الانتقادات الموجهة إليه، خاصة في ظل وعود سابقة بتحسين مستوى الأداء ❏

كما أن تقييم الأداء في هذه الحالة لم يأت في سياق خطة إصلاح واضحة، بل بدا أقرب إلى رد فعل على حالة من التذمر الشعبي، وهو ما يطرح تساؤلات حول وجود معايير موضوعية ومعلنة لتقييم رؤساء الأحياء من الأساس ❏

تعيين سريع يثير الجدل ❏ هل هي محاسبة أم إعادة تدوير؟

المفارقة التي أثارها الجدل لم تكن في قرار الإقالة ذاته، بل في التوقيت السريع لتعيين المسؤول نفسه رئيسًا لحي المقطم بعد نحو ثمانية أيام فقط، وهو ما اعتبره كثيرون مؤشرًا على غياب المحاسبة الحقيقية ❏

ففي الوقت الذي يُفترض فيه أن تعكس الإقالة فشلًا إداريًا يستدعي المراجعة أو الإبعاد، جاء التعيين الجديد ليمنح انطباعًا معاكسًا، وكأن ما حدث لم يكن سوى نقل إداري لا يرتبط بتقييم فعلي للأداء ❏

ويرى مراقبون أن هذه الظاهرة، المعروفة بـ"إعادة التدوير الوظيفي"، تُضعف من ثقة المواطنين في جدية الإصلاح الإداري، إذ يشعر المواطن أن المسؤول قد يُنقل من موقع إلى آخر دون محاسبة، بغض النظر عن نتائج عمله السابقة ❏

كما أن هذا النمط من القرارات يطرح تساؤلات أعمق حول آليات اختيار القيادات المحلية، وما إذا كانت تعتمد على الكفاءة والنتائج، أم على اعتبارات أخرى غير معلنة ❏

الإدارة المحلية بين غياب التقييم واستمرار الأزمات

تكشف هذه الواقعة عن أزمة أوسع داخل منظومة الإدارة المحلية، حيث تبدو آليات التقييم غير شفافة، ولا تستند إلى مؤشرات أداء واضحة يمكن قياسها ومحاسبة المسؤولين على أساسها

كما أن غياب المساءلة الفعلية يساهم في استمرار نفس المشكلات عبر سنوات، دون تغيير حقيقي في أسلوب الإدارة أو طريقة التعامل مع التحديات اليومية التي تواجه المواطنين

وفي ظل هذا الواقع، تتحول الإقالات والتعيينات إلى مجرد أدوات شكلية لا تعكس إصلاحًا حقيقيًا، بل تعيد إنتاج نفس الأنماط الإدارية، مع اختلاف المواقع فقط

كذلك، فإن نقل مسؤول من حي إلى آخر دون مراجعة شاملة لتجربته السابقة قد يؤدي إلى تكرار نفس الإخفاقات، خاصة إذا لم تتم معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل التجربة الأولى

في النهاية، لا يمكن قراءة واقعة إقالة رئيس حي شرق شبرا وتعيينه السريع في المقطم بمعزل عن أزمة أعمق تتعلق بطريقة إدارة وتقييم القيادات المحلية. فبينما يُفترض أن تكون الإقالة أداة للمحاسبة، تحولت في هذه الحالة إلى خطوة ضمن دورة إعادة التدوير، ما يضع علامات استفهام حول جدية الإصلاح

ويبقى السؤال الأهم: هل تمتلك منظومة الإدارة المحلية آليات حقيقية لقياس الأداء ومحاسبة المقصرين، أم أن ما يحدث لا يتجاوز كونه إعادة توزيع للأدوار داخل نفس الدائرة المغلقة؟ الإجابة عن هذا السؤال هي ما سيحدد مستقبل الثقة بين المواطن والإدارة، في ظل أزمات خدمية لا تحتمل المزيد من التجريب